

دعوى

القرار رقم (ISR-2021-259)
 الصادر في الدعوى رقم (Z-27630-2020)

لجنة الفصل

الدائرة الثانية للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبية
الدخل في مدينة الرياض

المفاتيح:

الربط الزكوي التقديري - المدة النظامية - عدم التزام المكلف بالمواعيد المحددة نظاماً مانع من نظر الدعوى.

الملخص:

مطالبة المدعي بالغاء القرار الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن الربط الزكوي التقديري لعام 1440هـ - دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم الاعتراض خلال المدة النظامية من تاريخ الإخطار - ثبت للدائرة أن المدعي لم يتقدم بالاعتراض خلال المدة النظامية بالمخالفة لأحكام النصوص النظامية - مؤدى ذلك: عدم قبول الاعتراض شكلاً لفوات المدة النظامية - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (42) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- نصت الفقرة (1) من المادة (الخامسة والعشرين) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة، الصادرة بالقرار الوزاري رقم (2216) وتاريخ 1440/07/07هـ
- المادتان (2)، (3) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (26040) وتاريخ 1441/04/21هـ.

الوقائع:



الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:
إنه في يوم الاثنين الموافق 05/04/2021م، عقدت الدائرة الثانية للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض، وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل وحيث استوفت الدعوى المتطلبات النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة لجان الضريبية بالرقم أعلاه بتاريخ 21/10/2020م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي (...)، هوية وطنية رقم (...)، مالك (مؤسسة ... للمواد الغذائية)، سجل تجاري رقم (...)، تقدم باعتراضه على الربط الزكوي التقديري لعام 1440هـ، مستنداً إلى أن الإقرار الصادر من المدعي عليها يعد إقراراً تقديررياً في حين لديه سجلات ودفاتر مالية منتظمة وقوائم مالية مفحوصة ومعتمد من مكتب مراجعة قانوني، وأن التأخر في اعداد القوائم المالية كان بسبب جائحة كورونا، وقد تقدم بطلب تحويل المحاسبة من الطريقة التقديرية إلى المحاسبة وفقاً للحسابات المنتظمة لكي يتمكن من رفع القوائم المالية المعتمدة.

وبعرض صحيفة الدعوى على المدعي عليها، أجاب بمذكرة تضمنت ما ملخصه أنها: تدفع بعدم قبول الدعوى من الناحية الشكلية لفوات المدة النظامية لتقديم المدعي للاعتراض أمامها، وفقاً لأحكام المادة (الثانية) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية التي تنص على أنه: "يجوز لمن صدر في شأنه قرار من الهيئة الاعتراض عليه لديها خلال (ستين) يوماً من تاريخ الإبلاغ به...", وكذلك المادة (الثالثة) من القواعد ذاتها التي نصت على أنه "يصبح قرار الهيئة محصنًا وغير قابل للاعتراض عليه أمام أي جهة أخرى في الحالات الآتية: (1) إذا لم يعتراض المكلف لدى الهيئة على القرار خلال مدة (ستين) يوماً من تاريخ تبليغه به"، وتطلب الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً.

وفي يوم الاثنين الموافق 05/04/2021م، عقدت الدائرة جلستها عن بعد لنظر الدعوى، وحضرها (...)، بصفته ممثلاً للمدعي عليها بموجب التفويض رقم (...)، في حين تخلف المدعي أو من يمثله عن الحضور ولم يبعث بغيره عن تخلفه رغم صحة تبلغه بموعد الجلسة من خلال البوابة الإلكترونية للأمانة العامة لجان الضريبية، مما يعتبر معه أنه أهدر حقه في الحضور والمرافعة. وفي الجلسة تم فتح باب المرافعة بسؤال ممثل المدعي عليها بما لديه حال الدعوى فأجاب: تطلب المدعي عليها عدم قبول الدعوى من الناحية الشكلية لفوات المدة النظامية للاعتراض أمام المدعي عليها، وأكتفى

بالمذكورة المرفوعة على البوابة الإلكترونية للأمانة العامة للجان الضريبية وأتمسك بما ورد فيها من دفاع. عليه تم قفل باب المراقبة ورفع القضية للدراسة والمداولة.

الأسباب



بعد الاطلاع على نظام الزكاة، الصادر بالأمر الملكي رقم (577/28/17) وتاريخ 1376/03/14هـ، وتعديلاته، وعلى اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة، الصادرة بالقرار الوزاري رقم (2216) وتاريخ 1440/07/07هـ، وعلى قواعد حساب زكاة مكفي التقدير، الصادرة بالقرار الوزاري رقم (852) وتاريخ 1441/02/28هـ، وعلى نظام ضريبة الدخل، الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/1) بتاريخ 1425/01/15هـ، وتعديلاته، وعلى لائحته التنفيذية، الصادرة بالقرار الوزاري رقم (1535) وتاريخ 1425/06/11هـ، وتعديلاتها، وعلى البند (ثالثاً) من الأمر الملكي رقم (26040) وتاريخ 1441/04/21هـ، بشأن قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

أما من حيث الشكل؛ فإنه لما كان المدعى يهدف من دعوه إلى إلغاء قرار المدعي عليه في شأن الرابط الزكوي التقديرى لعام 1440هـ، وحيث يُعد هذا النزاع من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل. وحيث أن النظر في مثل هذه الدعوى مشروطٌ بالاعتراض لدى الجهة مصدرة القرار خلال ستين (ستين) يوماً من تاريخ التبلغ به، حيث نصت الفقرة (1) من المادة (الخامسة والعشرين) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة، الصادرة بالقرار الوزاري رقم (2216) وتاريخ 07/07/1440هـ، على أن "...ويسبق دعوى النظم من قرارات الهيئة تقديم المكلف اعتراضأً أمام الهيئة خلال ستين (60) يوماً من تاريخ إبلاغه بالقرار... ويصبح قرار الهيئة نهائياً إذا لم يعرض عليه أمامها أو لم يتظلم منه أمام لجنة الفصل خلال المدد المذكورة المشار إليها في هذه المادة"، كما تنص المادة (الثانية) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، الصادرة بالأمر الملكي رقم (26040) وتاريخ 1441/04/21هـ على أنه "يجوز لمن صدر في شأنه قرار من الهيئة الاعتراض عليه لديها خلال (ستين) يوماً من تاريخ الإبلاغ به...", وتنص المادة (الثالثة) من القواعد ذاتها على أنه "يصبح قرار الهيئة محضناً وغير قابل للاعتراض عليه أمام أي جهة أخرى في الحالات الآتية:

1- إذا لم يعرض المكلف لدى الهيئة على القرار خلال مدة (ستين) يوماً من تاريخ تبليغه به".

وحيث إن الثابت من ملف الدعوى أن المدعي أبلغ بالقرار محل الدعوى في تاريخ 26/02/2020م، في حين لم تتقىم باعتراضه أمام المدعي عليه إلا في تاريخ 13/09/2020م، أي بعد فوات الأجل النظامي المحدد في الفقرة (1) من المادة (الخامسة والعشرين) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة، الأمر الذي يتquin معه عدم سماع الدعوى؛ لتقديم الاعتراض أمام المدعي عليها بعد فوات المدة النظامية.

القرار

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع:
عدم سماع الدعوى المقامة من المدعي/ ...، هوية وطنية رقم (...) مالك مؤسسة ... للمواد الغذائية سجل تجاري رقم (...) ضد المدعي عليها الهيئة العامة للزكاة والدخل، وفقاً لما ورد في الأسباب.
صدر هذا القرار حضورياً بحق المدعي عليها وحضورياً اعتبارياً بحق المدعي، وثلي علناً في الجلسة، وقد حددت الدائرة (يوم الخميس الموافق 10/06/2021) موعداً لتسلم نسخة القرار.

وصل اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،